التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة كرافعة للتنمية في ظل التحديات الراهنة

Economic Integration within the Framework of New Regionalism as a Lever for Development Amid Current Challenges

خيدر فتيحة[1]

جامعة الجزائر3– الجزائر

Khider.fatiha@gmail.com

معين أمين السيد

جامعة الجزائر3 – االجزائر

Aminmark2000@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2025/08/05 تاريخ القبول: 2025/08/27 تاريخ النشر: 2025/11/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على دور التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة كآلية لتعزيز التنمية خاصة في ظل التحديات العالمية الراهنة مثل الأزمات باختلافها والتحولات في موازين القوى الاقتصادية.

تطرح هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول إلى أي مدى يمكن للإقليمية الجديدة، بما تحمله من مرونة وتعدد في الفاعلين والمجالات، أن تساهم فعليا في تحقيق التنمية لدول التكامل؟

من خلال تحليل التطور المفاهيمي للإقليمية الجديدة ومقارنتها بالنموذج التقليدي للتكامل ثم دراسة حالة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (*RCEP*)، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنّ الإقليمية الجديدة تمثل نقلة نوعية في منهجية التكامل الاقتصادي، وأنّ الاتفاقيات الإقليمية الحديثة وعلى رأسها اتفاقية *RCEP* تُعد نماذج مرنة وفعّالة للتعامل مع التفاوتات التنموية والتحديات العابرة للحدود، شريطة أن تستند إلى رؤية استراتيجية وإرادة سياسية واضحة ومؤسسات قادرة على التنسيق والتطبيق، مما يجعل من الإقليمية الجديدة رافعة حقيقية للتنمية لا مجرد إطار نظري.

الكلمات المفتاحية: تكامل الاقتصادي، ،إقليمية الجديدة، تنمية، شراكة اقصادية إقليمية شاملة (RCEP)، تحديات عالمية

تصنيف JEL:F15، O19.

Abstract:

This study aims to emphasize the role of economic integration within the framework of new regionalism as a mechanism for promoting development, particularly in light of current global challenges such as various crises and shifts in the balance of economic power.

The study raises a central question: to what extent can new regionalism—with its inherent flexibility, multiplicity of actors, and diversity of fields—effectively contribute to achieving development for integration member states?

By analyzing the conceptual evolution of new regionalism and comparing it with the traditional model of integration, then examining the case of the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), the study reached several key findings. Chief among them is that new regionalism represents a qualitative shift in the methodology of economic integration. Moreover, modern regional agreements, especially the RCEP, constitute flexible and effective models for addressing developmental disparities and transboundary challenges—provided they are supported by a strategic vision, clear political will, and capable institutions for coordination and implementation. This makes new regionalism a genuine lever for development rather than a mere theoretical framework.

Keywords: : Economic Integration ،New Regionalism،Development ،Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) ، Global Challenges

Jel Classification Codes:F15;O19.

[1] خيدر فتيحة

1. مقدمة:

يشهد النظام الاقتصادي الدولي منذ منتصف القرن العشرين تحولات متسارعة ساهمت في زيادة موجة التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة نتيجة إزالة الحواجز باختلافها أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتزايد الانفتاح على العالم الخارجي فيما يخص التبادل التجاري وكذلك فيما يخص الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله، كما زاد بذلك حجم التداخل بين اقتصاديات الدول.

شكلت "ظاهرة التكامل الاقتصادي" إحدى أبرز آليات التنظيم الاقتصادي التي اعتمدتها الدول لمواجهة التحديات المختلفة سواء تلك الناجمة عن التحولات التكنولوجية أو التغيرات في موازين القوى الاقتصادية أو الضغوط المرتبطة بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية؛ وذلك ضمن مساعي تحقيق مستويات أعلى من التعاون الاقتصادي والاندماج الهيكلي وتنسيق السياسات الاقتصادية وإنشاء مؤسسات إقليمية قادرة على ضبط العلاقات البينية التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ضمن نفس السياق، ظهرت مقاربة جديدة أُطلق عليها اسم "الإقليمية الجديدة"- منذ التسعينيات من القرن الماضي- تميزت عن نماذج التكامل التقليدية باختلاف دوافعها، والأطراف المشاركة فيها وأهدافها ، فبينما كانت نماذج التكامل التقليدية تعتمد أساسا على المبادرات الحكومية والمؤسسات الرسمية فإنّ الإقليمية الجديدة تتسم بتعدد الأطراف المشاركة؛ من ضمنها القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وتُعد هذه الإقليمية الجديدة تعبيرا عن حاجة الدول النامية إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية وحماية مصالحها ضمن نظام دولي شديد التنافسية وكثير التعقيد ومتعدد الأقطاب.

لقد أضحت المقاربة الإقليمية الجديدة من أبرز الرهانات الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الجذرية التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي، فمع بروز الإقليمية الجديدة لم تعد مشاريع التعاون الإقليمي محصورة في البُعد التجاري أو التكتلات الجمركية فقط، بل توسعت لتشمل مجالات متعددة مثل: البنية التحتية، و الأمن الغذائي،و الابتكار التكنولوجي، والتنمية المستدامة، والحوكمة الإقليمية.

أهمية الدراسة: تكتسي دراسة التكامل الاقتصادي والإقليمية الجديدة أهمية نظرية وتطبيقية مزدوجة، من جهة، تتيح فهم تطور الفكر الاقتصادي حول التعاون الإقليمي وآلياته، ومن جهة أخرى، تُساهم في تحليل الاستراتيجيات التي تتبناها الدول لمواجهة التحديات التنموية وكذلك ضبط علاقاتها الخارجية خصوصا في ظل الأزمات المالية والاقتصادية والأوبئة والصدمات الجيوسياسية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على دور التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة كآلية لتعزيز التنمية

طرح الإشكالية:

بناءا على المعطيات السابقة وغيرها تبلورت لدينا إشكالية هذه الدراسة التي نطرحها على النحو التالي:

إلى أي مدى يساهم التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل التحديات العالمية الراهنة ؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمها إلى السؤالين التاليين:

السؤال الأول: هل تمثل الإقليمية الجديدة نموذجا بديلا قادرا على تحقيق التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية؟

السؤال الثاني: هل تمثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP نموذجا عمليا للتكامل الاقتصادي المرن في مواجهة التحديات الراهنة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤالين المطروحين نستند في دراستنا على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تمثل الإقليمية الجديدة نموذجا بديلا قادرا على تعزيز التكامل الاقتصادي للتحقيق التنمية .

الفرضية الثانية: تجسد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مظاهر الإقليمية الجديدة، من خلال انفتاحها وتكاملها المرن، مما يجعلها نموذجا فعالا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة

2. التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه مختلف الدول، يبرز التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي لتعزيز فرص النمو والتنمية؛ حيث يتيح التكامل تجاوز محدودية القدرات الوطنية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، وتكثيف التعاون في مجالات الإنتاج والبنية التحتية والتمويل.

1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تنسيق للسياسات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر بهدف إزالة الحواجز التجارية وتحقيق استفادة جماعية، من خلال توسيع الأسواق و تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المشتركة، إذ يختلف دافع التوجه نحو التكامل الاقتصادي باختلاف درجة التقدم الاقتصادي. وقد يتداخل مفهوم التكامل الاقتصادي مع بعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى أهمها التعاون الاقتصادي، والاتفاقيات الثنائية، والتكتل والتحالف، والشراكة، والاعتماد المتبادل، والاتحاد، والاندماج.

يكون التكامل الاقتصادي بإقامة مناطق التجارة الحرة، فالأسواق الاقتصادية المشتركة وصولا إلى التكامل الاقتصادي الشامل، وذلك بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول المعنية بالعملية التكاملية. يتم في إطار هذه المناطق الحرة إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاق، بينما يبقى كل بلد حرّ وسيد في تحديد وجهة سياسته الجمركية تجاه البلدان الأخرى.

لقد تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديون حول التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

- يُعتبر "بلاسا" أكثر من اهتم بظاهرة التكامل الإقليمي الاقتصادي وقد عرفه بأنه " إزالة التمييز القائم بين السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول الأعضاء في التكتل وتلك المنتجة محليا وكذلك الحال مع حرية انتقال عوامل الإنتاج" (Balassa، 1981).
- يرى "جان تنبرجن" في التكامل تعبير عن الأمثلية التي يبلغها التنسيق الاقتصادي الدولي من خلال الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال (Jovanovic، 1998).
- أما الاقتصادي ماخلوب (F.Machlup) يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكره التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل (عفيفي، 2003).

- يضيف الاقتصادي هوفمان بأن قيام أي تكامل اقتصادي يتطلب وجود تساو في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية (Forowicz، 1995).

1.1.2 علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الأخرى

يرتبط مفهوم التكامل الاقتصادي بالكثير من المفاهيم، حاولنا فيما يلي تلخيص أهم الاختلافات بين مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم المفاهيم المشابهة له التي غالبا ما تُستخدم في سياقه، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 1 : الفرق بين مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم المفاهيم المتداخلة

المفهوم	التعريف	العلاقة بالتكامل الاقتصادي	الاختلاف الرئيسي
التكامل الاقتصادي	عملية تدريجية لدمج السياسات والأسواق بين دول متعددة لتعزيز التنمية المشتركة	المفهوم الأساسي	يشمل مراحل متصاعدة من التعاون حتى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية.
التعاون الاقتصادي	تنسيق طوعي محدود بين دول دون إلزام أو نقل للسيادة	مرحلة تمهيدية قبل التكامل	لا يشتمل على إزالة الحواجز أو إنشاء مؤسسات موحدة، بل يركز على المصالح المتبادلة.
الاندماج الاقتصادي	أعلى مستويات التكامل، حيث تصبح السياسات الاقتصادية موحدة بين الدول	نتيجة نهائية للتكامل الكامل	يتطلب التخلي عن جزء كبير من السيادة الوطنية لصالح كيان فوق وطني.
الشراكة الاقتصادية	اتفاقيات اقتصادية استراتيجية بين دول لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار	شكل من أشكال التعاون	لا تتطلب اندماجًا مؤسسيًا أو توحيد السياسات الاقتصادية.
التقارب الاقتصادي	تقارب المؤشرات الاقتصادية بين الدول لتحقيق انسجام اقتصادي	هدف من أهداف التكامل	يركز على النتائج الاقتصادية المشتركة، وليس على الآليات أو المؤسسات.
السوق المشتركة	مرحلة من مراحل التكامل تسمح بحرية تنقل السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال	مرحلة متقدمة من مراحل التكامل	تُعد خطوة بعد الاتحاد الجمركي وقبل الوحدة الاقتصادية، وتشترط تنسيق أوسع للسياسات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المستخدمة

2.1.2 علاقة مفهوم التكامل بمفاهيم العلاقات الاقتصادية الدولية

كذلك يرتبط مفهوم التكامل الاقتصادي بعدّة مفاهيم أخرى في الاقتصاد والعلاقات الدولية، إذ يتقاطع معها في الأهداف والآليات والنتائج، نستعرض أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: العلاقة بين مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به

المفهوم المرتبط	العلاقة مع التكامل الاقتصادي	نقاط التشابه أو التقاطع	الفرق أو التميّز
العولمة	التكامل يُعد مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية	تحرير التجارة، حركة رؤوس الأموال	العولمة عالمية؛ التكامل غالبًا إقليمي
التعاون الاقتصادي	مرحلة أولى قبل التكامل	وجود مصالح مشتركة، تنسيق جزئي	لا يشترط إزالة الحواجز أو توحيد السياسات
التنمية الاقتصادية	أحد أهداف التكامل	تحسين الإنتاجية، جذب الاستثمار	التنمية قد تتحقق فرديًا دون تكامل
السيادة الوطنية	تتأثر تدريجيًا حسب عمق التكامل	المشاركة في قرارات جماعية	في التكامل العميق أو الفوق وطني تُتنازل جزئياً
الأمن الاقتصادي	التكامل يعزز الحماية من الصدمات الخارجية	التنسيق في الأزمات، دعم السوق المشتركة	الأمن الاقتصادي يمكن أن يكون وطنيًا
الدبلوماسية الاقتصادية	التكامل يوفّر أدوات لتعزيز النفوذ الاقتصادي للدول	التفاوض، الاتفاقيات التجارية	الدبلوماسية تشمل العلاقات الثنائية والعالمية
الاندماج الإقليمي	الإطار الذي يشمل التكامل الاقتصادي	وحدة المصير الإقليمي، سياسات مشتركة	يشمل مجالات غير اقتصادية : سياسية، أمنية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المستخدمة

2.2 التصور الحديث لآليات التكامل الاقتصادي بين الأقاليم

يقوم التكامل الاقتصادي الإقليمي على مبدأ تقارب السياسات الاقتصادية وتنسيقها ضمن إطار جغرافي مشترك بهدف تعزيز النمو والتنمية وتحسين القدرة التنافسية الجماعية. يتمثل هذا التكامل في مجموعة من المراحل المتدرجة، تبدأ من اتفاقيات التجارة الحرة وصولا إلى مستويات أعمق مثل الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، وأحيانًا الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وتكمن أهمية التكامل الإقليمي في قدرته على تحفيز التبادل التجاري والاستثماري داخل الإقليم، وتعزيز الأمن الاقتصادي والسياسي من خلال خلق تكتل موحد في مواجهة التحديات العالمية.

يأخذ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي ثلاثة أشكال حسب درجة التنسيق بين الدول الأعضاء وهذه الأشكال الثلاثة هي : (دودين و مصطفى، 2019):

1.2.2 التكامل الضحل أو السطحي :

هو مصطلح يُستخدم في أدبيات الاقتصاد والتجارة الدولية، ويُشير إلى نوع من التكامل الاقتصادي المحدود الذي يقتصر أساسًا على خفض أو إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة في السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، دون المساس بالسياسات الداخلية للدول مثل: السياسة المالية أو النقدية أو تشريعات السوق والعمل.

يتميز التكامل الضحل بما يلي:

- **تحرير تجاري محدود** حيث يركز فقط على إزالة الحواجز الظاهرة مثل: التعريفات الجمركية.
- **عدم التطرق للسياسات الداخلية إذ** لا يتطلب تعديل القوانين الوطنية أو المواءمة التنظيمية بين الدول.
- **غياب التنسيق المؤسساتي** فلا ينشأ عنه بالضرورة مؤسسات مشتركة قوية أو سلطات فوق وطنية.
- **سهل التطبيق نسبيًا** لأنه لا يمس السيادة الاقتصادية للدول.

2.2.2 التكامل العميق :

يشير التكامل العميق إلى مستوى متقدم من التكامل الاقتصادي بين الدول، يتجاوز مجرد إزالة الحواجز الجمركية نحو تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد القوانين وتكامل الأسواق والمؤسسات؛ من أجل خلق بيئة اقتصادية موحّدة وشبه مشتركة.

يتميز التكامل العميق بما يلي:

- تنسيق السياسات الضريبية،و النقدية،و الصناعية،و البيئية، وغيرها.
- تحرير شامل للتجارة ليشمل : السلع،و الخدمات، و رؤوس الأموال، وحتى تنقل الأشخاص.
- إصلاحات قانونية ومؤسساتية لتوحيد المعايير، وحماية حقوق الملكية، وآليات فض النزاعات.
- إنشاء مؤسسات فوق وطنية مثل :المفوضية الأوروبية أو البرلمان الأوروبي.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والذي يسمح بتكامل الإنتاج والتوزيع بين الدول الأعضاء

لذا فإن التكامل العميق يستوجب تغيير القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية نتيجة الاتفاقيات الثنائية أو الدولية لكي يتم توحيدها عبر البلدان أو جعلها أكثر تجانسا، وبعبارة أخرى فإن تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي يتضمن تحرير التجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والاستثمار بالإضافة إلى تكامل عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والقواعد التنظيمية أو توحيدها داخل المنطقة التكاملية، ويمكن اعتبار مرحلة السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي العميق.

3.2.2 التكامل الاقتصادي الإقليمي الفوق وطني:

هو شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي بين دول منطقة معينة، حيث تنقل الدول الأعضاء جزءا من سلطاتها إلى هيئة أو مؤسسة إقليمية مشتركة تتخذ قرارات ملزمة، وتُشرف على تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة، مثل: السياسات النقدية،و التجارية، أو حتى السياسية أحيانًا.

يتميز التكامل الاقتصادي الإقليمي الفوق وطني بما يلي:

- وجود مؤسسات فوق وطنية مثل: البرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية في حالة الاتحاد الأوروبي.
- قرارات ملزمة حيث إنّ القرارات التي تتخذها الهيئة الإقليمية تكون واجبة التنفيذ على الدول الأعضاء.
- سيادة مشتركة إذ تتخلى الدول طوعا عن جزء من سيادتها لصالح المصلحة الجماعية،
- أدوات موحدة مثل ؛عملة موحدة،و سياسة تجارية موحدة،و تشريعات اقتصادية موحدة.

نلخص الفرق بين الأنواع الثلاثة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم3 : الفرق بين التكامل الضحل والعميق وفوق الوطني

المعيار	التكامل الضحل	التكامل العميق	التكامل الفوق وطني
مستوى الاندماج	منخفض	متوسط إلى مرتفع	مرتفع جداً
نطاق السياسات	تجارية فقط هلى شكل تعريفات، حصص	تجارية + تنظيمية + مؤسساتية	جميع السياسات، بما فيها النقدية والتشريعية
التأثير على السيادة	لا يمس السيادة	يحدّ جزئياً من السيادة	نقل جزء من السيادة للمؤسسات المشتركة
المؤسسات المشتركة	لا توجد أو شكلية فقط	قد تكون تنسيقية	مؤسسات فوق وطنية ذات صلاحيات فعلية
أمثلة	اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية	الاتحاد الجمركي، مناطق تجارة حرة متقدمة	الاتحاد الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية

المصدر: من إعداد الباحثة

3.2 أشكال التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق تكتل اقتصادي أو تحقيق مستوى أعلى منه، إذ يمكن التمييز بين خمسة أشكال متتابعة، وهي على النحو التالي(عمر، 1998):

1.3.2 منطقة التبادل الحر:

تتميز منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة باتفاق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول لأعضاء، مع احتفاظ كل دولة عضو بنظامها بتعريفتها الجمركية مع بقية دول العالم.

2.3.2 **الاتحاد الجمركي** :

يأتي الاتحاد الجمركي في درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل الاتحاد الجمركي تبني دول الاتحاد الاقتصادي تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي دول العالم وهو ما يعرف بالجدار الجمركي بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

3.3.2 السوق المشتركة :

هي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، وتوحيد التعريفة الجمركية مع باقي الدول غير الأعضاء تتضمن إلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق. وعلى إثر ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، كما كان عليه الحال في السوق الأوروبية المشتركة.

4.3.2 الاتحاد الاقتصادي :

يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء بشكل متماثل وتتميز هذه المرحلة بأنها من أعلى مراتب التكتل الاقتصادي بكسر كافة القيود والحواجز عن حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الى جانب توحيد السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب غيرها .

5.3.2 الاندماج الاقتصادي:

وهذه هي المرحلة الأخيرة التي تمثل أعلى مراتب التكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المراحل الأربع السابقة توحيد السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عالية بالإضافة إلى عملة موحدة يتم تداولها بين البلدان الأعضاء، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تنفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

3. آليات الإقليمية الجديدة لمواجهة تحديات التنمية

أصبحت المقاربة الإقليمية الجديدة محورا أساسيا في تحليل التحولات المعاصرة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تمثل انتقالا نوعيا من الأطر التقليدية للتكامل إلى نماذج أكثر مرونة وتعددًا في الفاعلين والمجالات.

1.3 نشأة وتطور مفهوم الإقليمية الجديدة

تبلورت مقاربة الإقليمية الجديدة منذ تسعينيات القرن الماضي في ظل تصاعد موجات العولمة وتزايد الحاجة إلى أشكال من التعاون الإقليمي القادرة على مجابهة التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية المعقدة، وتمتاز الإقليمية الجديدة بانفتاحها على فاعلين غير حكوميين مثل :القطاع الخاص،و منظمات المجتمع المدني، والشركات متعددة الجنسيات، كما تتصف بتوسيع نطاق التعاون ليتجاوز المسائل التجارية نحو قضايا استراتيجية تشمل : الأمن، والتنمية المستدامة، والبنية التحتية، والحوكمة.

تأتي هذه المقاربة كآلية مكملة للعولمة لا بديلة عنها، إذ تسعى إلى تمكين الدول من تعزيز تموقعها التفاوضي في النظام الدولي من خلال التحالفات الإقليمية المتماسكة، وعلى عكس النمط التقليدي الذي ركز على التكامل المؤسساتي البطيء، فإن المقاربة الجديدة ترتكز على منطق البراغماتية والفعالية مع إدماج البعد السياسي والاجتماعي بشكل واضح، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى توفر الإرادة السياسية وتقارب مستويات التنمية بين الدول الأعضاء وفعالية المؤسسات الإقليمية في بلورة

وتنفيذ استراتيجيات متكاملة ، حيث إن فهم هذه المقاربة في أبعادها المتعددة يُعد ضروريًا لاستيعاب ديناميكيات التكامل المعاصر والرهانات التنموية المرتبطة به (الرحمن و لباز، 2012).

تعرف المقاربة الإقليمية الجديدة بأنها إطار تحليلي ونموذج عملي للتكامل والتعاون بين الدول في إطار إقليمي يقوم على أسس أكثر مرونة وشمولا مقارنة بالإقليمية التقليدية، ويتميز بتعدد الفاعلين، وتنوع مجالات التعاون، وتداخل الأبعاد الاقتصادية،و السياسية،و الاجتماعية، والبيئية.

إن الإقليمية الجديدة هي الجمع بين عناصر متباينة بمعنى أنه يتم فيها الجمع بين دول متقدمة ودول نامية، بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية ، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات الحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإندماج، ويميزها عنصر القيادة الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية والنمو متقدما، باعتبارها دول مساهمة ومساندة للإصلاحات الإقتصادية المطلوب تنفيذها في البلدان النامية (بن عزوز، 2009).

والإقليمية الجديدة هي نمط جديد من التعاون جاء بعد نهاية الثنائية القطبية بين مجموعة من الدول لإقليم معين من أجل إيجاد حلول لصراعاتهم وخلافاتهم والانتقال أي التكامل والاندماج والتعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والسياسي الإقليمي، على شكل تكتلات وتجمعات اقتصادية وتجارية تقنية إقليمية كبيرة والتي جاءت بعد الحرب الباردة حيث أسهمت الإقليمية الجديدة في إعادة ترتيب النظام الدولي كعلاج لمختلف المشاكل العالمية خاصة الاقتصادية والأمنية وغيرها (احسان، 2020).

وتعرف الإقليمية الجديدة أيضا بأنها نمط جديد من التعاون جاءت بعد الحرب الباردة بين مجموعة من الدول والتوجه نحو التكامل والاندماج فهي تتخطى الأهداف الاقتصادية لتحقق حقوق الإنسان والديمقراطية والاهتمام بالبيئة العالمية والسعي إلى زيادة التعاون والثقة من أجل حل الصراعات وقد تطورت الإقليمية الجديدة في أمريكا اللاتينية الكاريبي وأوروبا وجنوب شرق آسيا تطورا كبيرا وكان لتدخل القوى الخارجية أثرا بالغا في صياغة ترتيبات الإقليمية الجديدة السياسية والاقتصادية والعسكرية) وهي تلك الموجة الجديدة من الترتيبات التي تهدف للتكامل والتعاون السياسي والاقتصادي والأمني الإقليمي فقد اتجهت جل الدول الى انتهاج سياسة الانضمام إلى التكتلات السياسية والاقتصادية بعد الحرب الباردة وهذه المرحلة تسمى بمرحلة التكتلات الإقليمية الجديدة (البدري، 2020).

3.3 السمات الأساسية للإقليمية الجديدة

تختلف التوجهات الحديثة للإقليمية الجديدة عن التكتلات الإقليمية القديمة اختلافا كبيرا من حيث السمات. نذكرها على النحو التالي (علاوي، 2000):

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية وقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة .
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل :الاستثمار و سوق العمل،و سياسات المنافسة،و التكامل النقدي و المالي،و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي،هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- التكتلات الإقليمية الجديدة تأخذ من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها آو نطاقها الجغرافي وبالإضافة الى ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.

- تعد التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية وليست تجارية فقط .

- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيكAPEC ويرجع سبب تعدد العضوية إلى الآتي : (توفيق، 2013):

- ضمان النفاذ الى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيود حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء .

-تنويع التجارة وروابط الإستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

3.3 اختلاف الاقليمية الجديدة عن الاقليمية التقليدية

يشير مفهوم الإقليمية التقليدية إلى الأساليب والممارسات التي سادت في التعامل مع الأقاليم، غالبًا قبل ظهور "الإقليمية الجديدة" التي أتت بمقاربات أكثر شمولية. يمكن فهم الإقليمية التقليدية من خلال العناصر التالية:

- **التركيز على الحدود الجغرافية والإدارية الثابتة:** حيث تميل الإقليمية التقليدية إلى تحديد الأقاليم بناء على التقسيمات الجغرافية أو الإدارية القائمة بغض النظر عن الروابط الاقتصادية والاجتماعية المتجاوزة لهذه الحدود.
- **التركيز على الدولة المركزية:** حيث تعتبر الدولة المركزية هي الفاعل الرئيسي والمسيطر في عمليات التنمية والتخطيط الإقليمي.
- **الأهداف السياسية والأمنية:** إذ في كثير من الأحيان كانت الدافع وراء التكتلات الإقليمية التقليدية هو الاعتبارات السياسية أو الأمنية أكثر من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية.
- **التشابه الثقافي أو التاريخي**: قد ترتكز الإقليمية التقليدية على وجود تشابه ثقافي، لغوي، أو تاريخي بين الدول دون التركيز بالضرورة على التكامل الوظيفي أو الاقتصادي العميق.
- **التعاون البسيط:** التعاون بين الأقاليم في ظل الإقليمية التقليدية غالبا ما يكون محدودا وبسيطا ويركز على جوانب محددة دون السعي لخلق هياكل متكاملة أو شبكات مترابطة.
- **غياب النظرة التشاركية:** حيث يقل التركيز على مشاركة الفاعلين غير الحكوميين، مثل: القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات، في صياغة وتنفيذ الخطط التنموية الإقليمية.

وعليه فإن الإقليمية التقليدية كانت تتميز بنظرة حدودية، تعتمد بشكل كبير على السلطة المركزية وتتأثر بشكل كبير بالاعتبارات السياسية والأمنية، وغالبا ما تفتقر إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي العميق. هذا ما يميزها عن الإقليمية الجديدة التي تركز على التعاون الشامل والتكامل متعدد الأبعاد بين مختلف الجهات الفاعلة، حيث تُشير الإقليمية الجديدة إلى موجة جديدة من التكتلات الاقتصادية التي ظهرت منذ التسعينيات، وتتميز عن الإقليمية التقليدية بأنها:

- **أكثر انفتاحًا** على العالم الخارجي.
- **متعددة الأبعاد** حيث لا تقتصر فقط على التجارة بل تشمل الجوانب الاجتماعية،و السياسية،و البيئية والثقافية.
- **أقل مركزية لأنها** ليست دائمًا موجهة من قبل الدول، بل قد تشمل فاعلين غير حكوميين (شركات،و منظمات إقليمية، ومجتمع مدني) .
- **مرتبطة بالعولمة** لكونها جاءت كرد فعل للتغيرات الاقتصادية العالمية وتحول موازين القوى.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : أهم الفروقات بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

العنصر	المقاربة الإقليمية التقليدية	المقاربة الإقليمية الجديدة
السياق التاريخي	بعد الحرب العالمية الثانية 1950–1980	منذ تسعينيات القرن العشرين
الفاعلون الأساسيون	الدول الوطنية فقط	دول، منظمات، مجتمع مدني، قطاع خاص، شركاء دوليون
أهداف التكامل	اقتصادية وتجارية بحتة تتضمن سوق مشتركة، اتحاد جمركي..	متعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، سياسية وأمنية
نمط التكامل	خطي وتدريجي من التجارة إلى شبه الوحدة السياسية	وظيفي ومرن، تكامل قطاعي حسب الأولويات
نطاق التعاون	ضيق، يركز على التجارة والجمارك	واسع، يشمل البيئة، الطاقة، الأمن، التكنولوجيا، الصحة...
علاقة الإقليمية بالعولمة	بديل أو حماية من العولمة	مكملة للعولمة ومنسجمة معها
الديناميكية المؤسسية	مؤسسات حكومية رسمية صارمة	مؤسسات مرنة، متعددة المستويات، وأحيانًا غير رسمية

المصدر: (عبد الرحمن و لباز، 2012)

4.3 أشكال الإقليمية الجديدة

تتعدد أشكال الإقليمية الجديدة وفق تصنيفين رئيسيين هما التصنيف الرأسي الذي يُعنى بالمجالات التي تغطيها، والتصنيف الأفقي الذي يبرز خصائصها النوعية.

لا تلغ الإقليمية الجديد الاندماج عبر السوق، أو عبر المشاريع، أو عبر المؤسسات أو غيرها من الأشكال، وإنما تعمل على إيجاد صيغ تحقق الإندماج المرن الذي ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي للاندماج والتشابك بين التكتلات الاقتصادية عبر مداخل مختلفة، وهو ما جعل بعض الآراء تنادي به باعتباره من بين المناهج الحديثة للاندماج (بن عزوز، 2009).

1.4.3 التوسع الرأسي :

هو تعميق الاندماج الاقتصادي الذي يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز التي تعيق تجارة السلع بواسطة آليات شفافة، حتى ولو كان هناك نوع من الاختلاف بينها. مع العلم أن الاختلاف أو التباين يمس أساسا المرحلة الانتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير.

فعلى المستوى الرأسي، تشمل الإقليمية الجديدة عدة مجالات، أبرزها: الإقليمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي؛و الإقليمية السياسية التي تسعى إلى تنسيق المواقف وحل النزاعات؛و الإقليمية الأمنية التي تُعنى

بالتعاون في مكافحة التهديدات المشتركة؛ إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعزز التقارب بين الشعوب وتواجه التحديات العابرة للحدود.

2.4.3 التوسع الأفقي :

هو اختيار الشركاء لتحرير التجارة معهم، بحيث تصل إلى تعدد الاختيارات، حيث ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الانفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية للاستثمار الأجنبي، علما بأن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية فحسب، وإنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الإنتاج والتجارة .

يبرز التصنيف الأفقي خصائص الإقليمية الجديدة من حيث تعدد الفاعلين، حيث لا يقتصر الأمر على الدول بل يشمل الشركات متعددة الجنسيات والمجتمع المدني، كما تتسم بالمرونة والتعددية في الأبعاد، وتنفتح على العولمة بدلا من الانغلاق، مما يجعلها أكثر توافقا مع طبيعة النظام الدولي المعولم. وهذا التداخل بين الأبعاد والفاعلين يجعل من الإقليمية الجديدة، آلية ديناميكية، تتجاوز النموذج التقليدي للتكامل، وتتيح فرصا أوسع لتحقيق التنمية والاستقرار.

5.3. آليات الإقليمية الجديدة لمواجهة تحديات التنمية

تُشكل المقاربة الإقليمية الجديدة تحولا نوعيا في فهم ومعالجة تحديات التنمية حيث تتجاوز النماذج التقليدية التي غالبا ما تركز على الدولة الوطنية كوحدة تحليل وتخطيط. تعتمد هذه المقاربة على مجموعة من الآليات المتكاملة والمتعددة الأبعاد، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين ضمن إقليم جغرافي معين وذلك لتحقيق التنمية، نلخصها في الجدول يوضح كيف توظف المقاربة الإقليمية الجديدة آلياتها المتعددة لمواجهة تحديات التنمية (منفوخ، 2021):

الجدول رقم5 : آليات الإقليمية الجديدة لمواجهة تحديات التنمية

آلية الإقليمية الجديدة	شرح الآلية	تحدي التنمية الذي تعالجه	أمثلة تطبيقية
التكامل الاقتصادي العميق	- يتجاوز إزالة الحواجز الجمركية - يشمل تنسيق السياسات الاقتصادية،	- محدودية الأسواق المحلية. - نقص التنويع الاقتصادي.	**منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA):** تهدف لإنشاء سوق موحدة لتعزيز التصنيع والتجارة البينية. **اتفاق RCEP في آسيا:** يوحد قواعد المنشأ لدعم سلاسل التوريد الإقليمية.
تطوير البنية التحتية الإقليمية	الاستثمار المشترك في مشاريع البنية التحتية التي تربط الأقاليم والدول،	- ضعف الربط اللوجستي. - ارتفاع تكاليف التجارة.	**مشاريع ممرات النقل في شرق إفريقيا:** تربط الدول لتسهيل حركة التجارة.
تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا	تسهيل تدفق الخبرات، والتكنولوجيا بين الدول والأقاليم الأعضاء،	- الفجوة المعرفية والتقنية. - محدودية الموارد البحثية.	**برامج الشراكة البحثية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان):** تدعم الابتكار المشترك.
الاستجابة للتحديات المشتركة	تطوير أطر وسياسات مشتركة لمواجهة التحديات العابرة للحدود	- محدودية قدرة الدولة الواحدة على المواجهة.	**بروتوكولات الصحة العامة الإقليمية لمواجهة الأوبئة (مثال: الإيبولا، كوفيد-19).**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على(منفوخ، 2021)، بتصرف

6.3 علاقة الإقليمية بالتكامل الاقتصادي

ساهمت التحديات الراهنة في تزايد التهديدات العابرة للحدود، وفي تعزيز الحاجة إلى التعاون الإقليمي، واستغلال المزايا النسبية بين الدول، ما جعل التكامل الاقتصادي الإقليمي استجابة موضوعية لمتغيرات داخلية وخارجية متعددة (عربي، 2023).

يرى بعض الكتاب أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تنطوي على تكامل أعمق يتجاوز مجرد إقامة منطقة تجارة حرة ليس بالأخذ بأدوات تكامل إيجابي توجد قواعد لتنسيق السياسات الاقتصادية بين دول متشابهة في نظمها الاقتصادية إنما بدفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية يفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة. وهكذا طرحت هذه الدول صيغة للتكامل مع دول أقل تقدما تكفل تحقيق الأهداف التالية(الامام، 2000):

- التخلص من أسلوب المعونات الذي ساد المجتمع الدولي في الستينات، والأخذ بمبدأ المشاركة، الذي يفترض المساواة بين الأطراف،
- البحث عن فرص لانتشار نشاط الشركات العاملة في الدول المتقدمة عبر الحدود، تأكيدا للتوجه العالمي السائد نحو توسيع نشاط عابرات القوميات..
- العمل على فرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية، وذلك بالاقتداء بنظمها لتحقيق الديمقراطية كأمر ملازم مع التحرر الاقتصادي.
- التوجه التصديري يساعد على دفع عجلة التنمية من خلال رفع معدلات التوظيف، وتخفيف الدوافع إلى الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

إنّ العلاقة بين الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي هي علاقة تكاملية، حيث تُستخدم الإقليمية الجديدة كإطار مرن وشامل يعزز من فعالية وأثر سياسات التكامل الاقتصادي، بينما يشكّل هذا الأخير الأداة التنفيذية المحورية التي تترجم أهداف الإقليمية الجديدة إلى نتائج ملموسة، فالإقليمية الجديدة تمنح بعدا استراتيجيا للتكامل، يجمع بين البُعدين الاقتصادي والسياسي، ويُعزز من قدرة التكتلات الإقليمية على التكيّف مع التحولات العالمية، وتحقيق مصالحها الجماعية في بيئة دولية شديدة التنافسية.

4. اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP كأنموذج للإقليمية الجديدة

تعتبر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP نموذجًا بارزا للإقليمية الجديدة التي تعكس تحوّلات جوهرية في ديناميكيات التكامل الاقتصادي الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، حيث تُجسد الاتفاقية تحولا في طبيعة الإقليمية من مقاربة محصورة بالبعد الاقتصادي الضيق إلى رؤية شاملة للتكامل والتنمية، في انسجام مع السياقات الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة.

1.4 نشأة الاتفاقية ومضمونها

تُعد هذه الاتفاقية خطوة محورية نحو تحقيق تقسيم أكثر كفاءة للعمل بين الدول الأعضاء، من خلال تعميق سلاسل التوريد الإقليمية الحالية، وخلق شبكات جديدة للإنتاج والتوزيع على نطاق واسع، مما يعزز التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

1.1.4 نشأة اتفاقيةRCEP

بدأت مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) خلال القمة الحادية والعشرين لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي انعقدت في كمبوديا في نوفمبر 2012، وبعد مسار تفاوضي طويل استغرق ثماني سنوات، وشمل ثلاثين جولة تفاوض وأربع قمم، تم التوقيع على الاتفاقية في 15 نوفمبر 2020 من قِبل الدول العشر الأعضاء في الآسيان (بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام)، إلى جانب ست دول شركاء في اتفاقيات التجارة الحرة (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، ونيوزيلندا، مع انسحاب الهند لاحقًا من الاتفاقية) (محمد س.، 2022) .

تمثّل اتفاقية RCEP التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2022، أحد أبرز النماذج المعاصرة للإقليمية الجديدة، تتجاوز هذه الاتفاقية الأطر التقليدية للتكامل الاقتصادي، حيث لا تقتصر على تحرير التجارة في السلع والخدمات، بل تشمل قواعد موحّدة بشأن الاستثمار، والملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والمنافسة، ما يعكس طبيعة "التكامل العميق" .

2.1.4 مجال عمل اتفاقية RCEP:

تعتبر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم في الوقت الحاضر، فهي أيضا اتفاقية تجارة حرة شاملة وحديثة ومفيدة للأطراف، حيث تشمل التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وتدفق الأشخاص الطبيعيين، وكذا تطبيق معايير أعلى من حيث تحرير التجارة وتسهيلها ، كما أنها تعد اتفاقية حديثة من حيث اعتمادها على قواعد تراكم المنشأ الإقليمي لدعم تطوير السلسلة التوريدية والسلسلة الصناعية الإقليمية، وتعتمد تقنيات جديدة لتعزيز التسهيل الجمركي وتطوير لوجيستيات جديدة عابرة للحدود، وتحسين شفافية سياسات الاستثمار بشكل كبير (بوضياف و حديدي، 2023).

لا تقتصر الاتفاقية على السياسات التجارية فحسب، بل تشمل أيضًا قضايا اقتصادية أخرى مثل تشجيع الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية عالية المستوى والتجارة الإلكترونية لتلبية احتياجات عصر الاقتصاد الرقمي بالإضافة الى ذلك الالتزام بمعايير العمل، بالإضافة إلى المسائل البيئية والأمنية (Teti و Hildenbrand، 2021).

2.4 أهمية الاتفاقية وسماتها

تُعد الاتفاقيات الاقتصادية أداة محورية لتعزيز التعاون بين الدول، لما توفره من فرص لتكامل الأسواق وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري. وتأتي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) كإحدى أبرز نماذج الإقليمية الجديدة، إذ تجمع بين مجموعة واسعة من الدول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة، ما يمنحها أهمية استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1.2.4 أهمية اتفاقية RCEP

تتمثل أهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في مايلي: (علي، 2021) :

- جاء التوقيع على الاتفاقية في خضم أزمة تواجهها اقتصادات دول المنطقة، والتي تضررت بشدة جراء تفشي كوفيد 19، ما دفعها إلى تسريع التوقيع على الاتفاقية، للتقليل من تداعيات الجائحة على اقتصادياتها المحلية.
- جاءت هذه الاتفاقية في وقت بالغ الأهمية، في ظل استمرار معاناة الاقتصاد العالمي من تباطؤ حاد نتيجة جائحة كورونا حيث من المنتظر أن تساهم الاتفاقية في دعم تعافي الاقتصاد العالمي وتجاوز مرحلة الركود والتعثر.

- يمثل توقيع الاتفاقية نقطة تحول في مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا، إذ تهدف إلى تعزيز مستويات الثقة في بيئة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، ورفع كفاءة التعاون الإقليمي في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19.
- تُعد الاتفاقية فرصة للدول ذات الإمكانيات المحدودة مثل : لاوس وكمبوديا وماينمار رغم الانتقادات الموجهة للاتفاقية بسبب التباين الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث يُمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات إليها مما يعمل على تعزيز اقتصادياتها ودعم مسارات نموها.
- تتمثل الأهمية الجوهرية للاتفاقية في كونها بقيادة الصين، في ظل غياب الولايات المتحدة عنها، وهو ما يكتسب دلالة خاصة في ظل تصاعد التوترات التجارية بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر عالميا، ويأتي ذلك في وقت تنتهج فيه الولايات المتحدة الأمريكية سياسات حمائية وفرض رسوم جمركية، بينما تواصل الصين تبني نهج الانفتاح الاقتصادي.

2.2.4 سمات اتفاقية RCEP

تتمثل السمات الرئيسية للاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة كما يلي : (سمير، 2022) :

- تعتبر اتفاقية عصرية حيث تقوم بتحديث اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الأسيان) واتفاقية التجارة الحرة لرابطة أمم شرق آسيا مع شركاء الحوار الخمس وتأخذ في الاعتبار الحقائق التجارية المتغيرة والناشئة بما في ذلك التجارة الالكترونية .
- تعد اتفاقية شاملة من حيث التغطية وعمق الالتزامات كما تتضمن أحكاما محددة للتجارة في السلع والخدمات بما في ذلك قواعد المنشأ والإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة والمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة، ومن حيث الوصول إلي الأسواق. كما وسعت التفاقية نطاق التغطية لتشمل الاستثمار.
- تتميز الاتفاقية بجودة عالية لكونها تحتوي على أحكام تتجاوز اتفاقية التجارة الحرة الآسيان مع الاعتراف بالمستويات الفردية والمتنوعة للتنمية والاحتياجات الاقتصادية لأطراف الاتفاقية.
- تعتبر الاتفاقية مفيدة لجميع الأعضاء حيث تجمع بين البلدان ذات مستويات مختلفة من التقدم حيث أدركت الأطراف أن نجاحها سيتحدد من خلال قدرتها على تحقيق المنافع المتبادلة، حيث تم تصميمها لتحقيق هذا الهدف.

3.4 المكاسب المتوقعة من الاتفاقية

إن المكاسب والفوائد المترتبة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لا تقتصر فحسب على الدول الأعضاء، بل تشمل الاقتصاد العالمي (رؤية، 2020):

- تستفيد دول منطقة جنوب شرق آسيا من الاتفاقية بمعدل 19 مليار دولار سنويا حتى عام 2030 علاوة على أن الاتفاقية ستسهل من الوصول إلى تمويلات مبادرة الحزام والطريق الصينية، عن طريق دعم الأرباح السوقية الناتجة عن تحسين مجالات النقل والطاقة والاتصالات، فضلا عن تعزيز الاستثمارات الأجنبية.
- تساعد الاقتصادات الأصغر في الآسيان مثل: كمبوديا ولاوس وماينمار على زيادة تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها وتضييق الفجوة التنموية بين الدول الأعضاء في الآسيان من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ودمجها بشكل كامل في النشاط الاقتصادي الإقليمي.
- من المتوقع أن تضيف الاتفاقية حوالي 209 مليار دولار سنويا للدخل العالمي بالإضافة إلى مساهمتها بـ 500 مليار دولار في التجارة العالمية بحلول عام 2030.

- يقدر معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن يثمر الاتفاق عن زيادة الدخل القومي العالمي بمقدار 186 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030، فضلا عن إضافة 0.2 % إلى اقتصاد الدول الموقعة، ويعتقد بعض المحللين أن تفيد الاتفاقية كلا من الصين واليابان وكوريا الجنوبية أكثر من دول أخرى موقعة عليها.
- تحمل الاتفاقية آثارًا إيجابية واسعة على صادرات العديد من الدول، بما في ذلك أستراليا، الصين، كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا. وفي المقابل، من المتوقع أن تؤثر الامتيازات التعريفية بشكل سلبي على صادرات بعض الدول مثل : كمبوديا، إندونيسيا، الفلبين، وفيتنام، نتيجة احتدام المنافسة داخل التكتل. فعلى سبيل المثال، قد تستبدل الصين جزءًا من وارداتها القادمة من فيتنام بواردات من اليابان، بفعل تخفيض الرسوم الجمركية بشكل أكبر بين الصين واليابان في إطار الاتفاقية.
- تُعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بمثابة مكسب استراتيجي واقتصادي للصين، حيث تعزز مكانتها كقوة اقتصادية مهيمنة في المنطقة، فباعتبارها أكبر اقتصاد منفرد ضمن التكتل، تمكّن الصين من توسيع نفوذها التجاري والسياسي عبر آليات الاتفاقية، مستفيدة من حجم سوقها الكبير، وقدرتها الإنتاجية، وموقعها المحوري في سلاسل التوريد الإقليمية.

4.4 التداعيات المحتملة للاتفاقية

تحمل الاتفاقيات الاقتصادية الكبرى، على غرار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP، تداعيات متعددة الأبعاد، تتراوح بين الفرص والتحديات. هناك مجموعة من التداعيات لهذه الاتفاقية، لعل من أبرزها:

- تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة محدودة، وذلك لأن التعريفات الجمركية بين العديد من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية هي تعريفات مخفضة بالفعل، كما أن التخفيضات الإضافية للرسوم الجمركية لن تدخل حيز التنفيذ إلا بشكل تدريجي على مدار 20 سنة.
- على الرغم من أن الأثر الاقتصادي لاتفاقية RCEP قد يكون محدودًا في المدى القصير، فإن انعكاساتها السياسية والجيواستراتيجية تُعد بالغة الأهمية؛ فقد وجّهت الصين من خلال توقيع الاتفاقية رسالة واضحة مفادها رفض محاولات الولايات المتحدة لعزلها اقتصاديا، والتقليل من قدرتها على إعادة توجيه سلاسل التوريد بعيدا عنها. كما أنّ غياب كل من الولايات المتحدة والهند عن الاتفاقية يعزز موقف الصين.
- تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتقوية سلاسل التوريد الإقليمية. ومن جهة أخرى، قد تُفرز اختلالات تنافسية بين الدول الأعضاء وتؤثر على بعض القطاعات المحلية خاصة في الدول الأقل تطورا في المجال الصناعي.
- تثير الاتفاقية تساؤلات حول مدى قدرة الدول على التكيف مع المعايير المشتركة، وحماية مصالحها التنموية في ظل تزايد الاعتماد المتبادل والانفتاح التجاري الواسع.

5.4 التحديات التي تواجه اتفاقية RCEP

على الرغم من الفرص الكبيرة التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي، إلا أنها تواجه بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر على فعاليتها وتطبيقها. نلخص أهم هذه التحديات على النحو التالي : (علي، 2021):

- تفاوت مستويات التنمية بين الدول الأطراف، هذا التفاوت يمكن أن يؤدي إلى تحديات في تطبيق القواعد الموحدة وضمان استفادة الجميع بشكل عادل.
- اختلاف الأنظمة القانونية والتنظيمية حيث يعتبر تنسيق وتوحيد القواعد الجمركية والتجارية عبر الأنظمة القانونية المتباينة.
- مخاوف بعض الدول بشأن الهيمنة الاقتصادية الصينية وتأثيرها على الديناميكيات التجارية في المنطقة.
- على الرغم من أن RCEP تتضمن فصلاً حول الملكية الفكرية، إلا أن معايير الحماية قد لا تكون موحدة أو قوية بما يكفي لتلبية تطلعات جميع الدول الأعضاء،. قد تظل هناك
- تحديات في تنفيذ إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود خاصة في الدول التي لديها صناعات تعتمد بشكل كبير على الابتكار والتكنولوجيا (مثل اليابان وكوريا الجنوبية)، حيث يعتبر موضوع حماية الملكية الفكرية مصدر قلق حقيقي ومستمر للشركات في الاقتصادات القائمة على الابتكار.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل RCEP اتفاقية مهمة ذات إمكانات هائلة لتعزيز التكامل الاقتصادي والنمو في المنطقة، وستعتمد فعاليتها بشكل كبير على جهود الدول الأعضاء لمعالجة هذه التحديات بشكل فعال ومستمر.

5. تحليل النتائج:

إن نجاح اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP لا يعتمد فقط على ما ورد في نصوصها القانونية من التزامات وأحكام، بل يتوقف بدرجة أكبر على قدرة الدول الأعضاء على تفعيل هذه النصوص وترجمتها إلى سياسات اقتصادية وتجارية ملموسة على أرض الواقع.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

- نتائج الدراسة أن الإقليمية الجديدة تُعد أسلوبا جديدا وقد تكون بديلا فعالا يعزز التكامل الاقتصادي بآليات أكثر مرونة وشمولية مما يسهم في دعم جهود التنمية؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- دراسة حالة اتفاقية RCEP أظهرت أنها تجسّد خصائص الإقليمية الجديدة من حيث الانفتاح والتكامل المرن، مما يجعلها أداة فاعلة في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة؛ وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

6. خاتمة:

ساهمت التحولات الاقتصادية في ظهور ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة التي تبدي استعدادا للعمل كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية للرفع من القدرة التنافسية للدول النامية. تتخذ الصيغة الاقتصادية للتجمع شكل يتجاوز منطقة تجارة حرة حيث يساعد على دفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية يفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة، وتعديل النظم الاقتصادية للدول النامية من خلال برامج إصلاح اقتصادي لتوفير مناخ الاستثمار الملائم لرأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية.

قد أرست اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) نموذجاً جديداً للتكامل الاقتصادي الإقليمي حيث جاءت الاتفاقية لترسّخ مبادئ تحرير التجارة وتوحيد قواعد المنشأ وتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية. وقد أسهم ذلك في تسهيل تدفق السلع والخدمات وجذب الاستثمارات ودعم التعافي الاقتصادي خاصة في ظل التحديات التي فرضتها الأزمات

العالمية. وتكمن أهمية النتائج المحققة في قدرتها على تقليص الفجوات التنموية بين الدول الأعضاء، وخلق بيئة تجارية أكثر تنافسية واستقراراً، مما يعزز من فرص النمو المستدام في المدى الطويل

النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى صياغة جملة من النتائج نجملها فيما يلي:

- تقوم الإقليمية الجديدة على مبدأ 'التكامل الأفقي والمتعدد المستويات" الذي لا تقتصر المبادرات على الحكومات الوطنية فقط ، بل تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية، وحتى الشركاء الدوليين، مما يجعل من هذه المقاربة أدوات أكثر ديناميكية ومرونة في الاستجابة لتحديات التنمية المعقدة.
- تُوفر الإقليمية الجديدة أطرا للتعاون البنّاء بين الدول ذات المصالح المشتركة بما يُسهم في توسيع نطاق الأسواق وتيسير انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة وتعزيز الكفاءات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك تخفيض التكاليف عبر تنسيق السياسات الاقتصادية؛ مما يخلق بيئة مواتية للاستثمار ورفع التنافسية الإقليمية على المستوى الدولي.
- توفر الإقليمية الجديدة بنية مؤسساتية قادرة على متابعة تنفيذ الاتفاقات ومراقبة النتائج تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الهيكلية بين الدول وتُدرج البعد الاجتماعي والبيئي في أولوياتها حتى لا تتحول إلى أدوات لتعميق التفاوت بدلاً من ردمه.

إنّ الإقليمية الجديدة ورغم التحديات التي تواجهها يمكن اعتبارها من أبرز الآليات التي يمكن أن تُسهم في تحقيق وتعزيز التنمية وهذا بشرط أن تُصمّم وفق رؤى استراتيجية تستند إلى التكامل الفعلي العملي لا الشكلي، والتعاون العادل لا الهيمنة، والتنمية المشتركة لا التنافس.

وختاما نقول أنّه في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية وتصاعد التوترات الجيوسياسية والتغير المناخي واضطرابات سلاسل التوريد وتراجع فاعلية المنظمات متعددة الأطراف؛ نعتقد أنّ مصير الإقليمية الجديدة يمكن أن يتخذ عدة مسارات محتملة وهذ حسب التفاعل الدولي والإقليمي.

6. قائمة المراجع

1. أحمد د ، مصطفى ك ..*التكتلات الاقتصادية الدولية ، شركة دار الاكاديميون*) .ل .و .، (.Éd ,للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الأولى ، 2019 .
2. Balassa, B. (1981). *The Theory of Economic integration.* London Richard D erwin 1981 Third Edition.
3. Quebeq,. . (1995)،Forowicz, Y. *Economie Internationale.* Benchemin, Éditions Beauchemin
4. M., J. (1998). *International Economic Integration.* International Review of Economics & Finance, London & NewYork: Routledge. .
5. Teti, L. F., & Hildenbrand, H. (2021). *The Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement and Its Expected Effects on World Trade,.* Intereconomics Review of European Economic Policy.,06 April 2021 Volume 56, p 93.
6. .الطيب ب م ا، النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة- إطار مفاهيمي .*مجلة كلية الدراسات العليا ، العدد 2، المجلد 15، 2020*.
7. احسان ,ع ا .(2020) .ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي .*مجلة العلوم السياسية* ، ,العدد 58،.
8. الامام ,م .م .التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية(2000) . .
9. الرحمن ,ر .ع & .,لباز ,ل .(2012) .*التكامل الاقتصادي القاري :الإقليمية الجديدة* .مجلة دفاتر اقتصادية.
10. بوضياف ,ع .ا & .,حديدي ,م) .ديسمبر .(2023، مساهمة البنية التحتية لنقل الاتصال في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية لدول رابطة الأسيان .*مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية* ,المجلد 16، العدد.

11. توفيق ,ع .ا .(s.d.) .العولمة والتكتلات الاقتصادية)إشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي والعشرين ،، 2013ص.109

12. دودين ,أ .ي & .,مصطفى ,ك .ي .(2019) .*التكتلات الاقتصادية الدولية* ، .عمان الاردن :شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ، الطبعة الأولى ،.

13. رؤية ,م .(2020) .الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة .انتصار للنفوذ الصيني آسيويا و انتكاسة "جديدة الأمريكا، موقع الرؤية ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي. *https://alroya.om/post/272864* : .

14. سمير ,ع .م .(2022) .التكامل الاقتصادي الدولي :مقاربة نظرية .*مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 2، جوان 2022*، , 1-28.

15. عربي ,ب .(2023) .مسارات التجارب التكاملية الاقتصادية الإقليمية في مواجهة العولمة.

16. علي ,ع .(2021) .اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ، رؤية تحليلية .*مجلة آفاق اسيوية*)المجلد 5، العدد ,(7ص ص . 265-264

17. عمر ,ح .(1998) .*التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق* .القاهرة :دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

18. لحسن ,ع .م .(2000) .،الإقليمية الجديدة:المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي) .م .الباحث،العدد7،ورقلة،(.Éd ,

19. محمد ,ب .ع) .مجلد 6، العدد 1، 2009، .(الإقليمية الجديدة ، الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي ،.

20. محمد ,س .إ .(2022) .*دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في اسيا* .https://sis.journals.ekb.eg/article_227215.html .

21. منفوخ ,ص .(2021) .التنمية من منظور الإقليمية :التجارة الإقليمية كمقاربة لتحقيق التنمية .*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*